

بلاغ للرأي العام: فضائح كبرى واختلالات كارثية تعصف بمدينة الجديدة.. ومطالب بفتح تحقيق شامل لتطهير الشأن المحلي

الموضوع: شكاية استعجالية مشفوعة بطلب إفادتي لتقصي الحقائق وفتح تحقيق إداري ومالي شامل حول الاختلالات الكارثية، تبديد المال العام، وتعرش المشاريع بإقليم الجديدة

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

بصفتي مواطناً مغريباً، غيوراً على ثوابت وطنه ومقدساته، ووفقاً للواجب الوطني والأخلاقي والمهني الملقى على عاتقي كصحفي ومدير مقالة إعلامية ورئيس منتدى الصحفيين والإعلاميين الشباب، أضع أمام الرأي العام الوطني والمحلي تفاصيل هذه الصرخة الحقوقية والشكاية السوداء...

إننا نضع أمام أنظار القارئ والمواطن الدكالي صورة صارخة وواقعاً كارثياً تعيشه عاصمة دكالة 'مدينة الجديدة'، جراء تغول عصابات الفساد المالي والإداري، وغياب شبه تام لأي حس للمحاسبة، في ظل تواطؤ وتستر سافر أو تقاعس مفضوح من لدن المجالس المنتخبة والسلطات المحلية المتعاقبة التي حولت الشأن المحلي إلى ربيع مقنن ومصالح ضيقة...

جرد الخروقات والاختلالات الكارثية بسبب التسيير العشوائي بمدينة الجديدة:

1. قطاع النقل الحضري: جحيم الحافلات الكارثية والانقطاع الممنهج
2. قطاع سيارات الأجرة (الصنف الصغير): شرع اليد وغياب القانون
3. الأسواق النموذجية: ملايين مهدورة، مشاريع وهمية وأوكار للجريم
4. سوق الجملة للخضر والفواكه: سوق "عكاظ" للعشوائية، ديكتاتورية "الشنافة" وريع المسؤولين
5. المحطة الطرقية للمسافرين: بناية "ميتة" لأزيد من 6 سنوات، ألغاز مغلقة وأوكار للفساد
6. محطة سيارات الأجرة الكبيرة: بناية تاكلها الشمس، عجز بنيوي وفضيحة "على المقاس"
7. محطة القطار بالجديدة: "مهزلة" المكتب الوطني وعذاب المسافرين
8. مستشفى محمد الخامس: "محطة عبور نحو المقابر والمصحات الخاصة"
9. مستشفى الأمراض النفسية والعقلية: قنبلة موقوتة ومقبرة إنسانية
10. قطاع النظافة: "مملكة الأزبال"، صفقات الريع، والتشغيل الوهمي لأبناء المسؤولين
11. الشركة الجهوية متعددة الخدمات (الماء، الكهرباء والتطهير السائل): "كوارث تدييرية" وفوضى الفواتير
12. المساحات الخضراء والحدائق العمومية: إعدام بيئي ممنهج وصفقات بالملايير في مهب الريح
13. البنية التحتية والشارع العام: كارثة الطرقات، صفقات "على المقاس" (شارع خليل جبران نموذجاً)
14. احتلال الملك العمومي وكراء الأرصفة: منطق "باك صاحبي"، الريع، وفضيحة "كراء الأرصفة بالباطن"
15. الإدارات، الملحقات الإدارية، الجماعة الترابية، ومقر العمالة: كسل، أشباح، زيونية، وعطالة مقنعة
16. ميناء الصيد البحري (المرسى): معقل "الشنافة"، أصحاب الشكارة، وأسواق السمك العشوائية (المويلحة نموذجاً)
17. الحي البرتغالي التاريخي (المسفاة البرتغالية): إغلاق كارثي، ركود اقتصادي، وتحويل المعالم لتراث مهمل
18. المجزرة البلدية القديمة وفضيحة الذبيحة السرية: "مقصبه عشوائية" تهدد حياة المواطنين
19. المخيم الدولي للسياحة: (Camping International) جوهرة تاريخية تحولت إلى خرابة وبلوكاج عبث

1. قطاع النقل الحضري: جحيم الحافلات الكارثية والانقطاع الممنهج

- الواقع المر: حافلات مهترنة أشبه بـ "صناديق قصديرية متحركة" تفتقر لأبسط شروط السلامة والكرامة الإنسانية، حيث تم تعويض الزجاج بصفائح قصديرية وبانت الدواب تُعامل برأفة أكبر من المواطن الدكالي والأدهى من ذلك والأمر، أن هذه الحافلات بلغت درجة غير مسبوقة من البؤس لدرجة توقف الخدمة وغياب المدينة عن بكرة أبيها بدون حافلات لمدة شهر كامل، دون أن يحرك أي مسؤول ساكناً، مما زج بالآلاف من الطلبة والتلاميذ في جحيم الانقطاع التام عن الدراسة والمواصلات لحد الساعة، وسط استهتار تام بمستقبلهم الدراسي.

- الخروقات : غياب تام للمظلات وعلامات الوقوف بالشارع، عشوائية الخطوط وغياب التوقيت المنظم، فضلاً عن هضم حقوق السائقين والعمال الذين يشتغلون في ظروف قهرية ودون مستحقات منتظمة، وكل ذلك في ظل صمت مربب وتواطؤ سافر من الجهات المفوضة التي تباركت هذا الوضع الكارثي.

2. قطاع سيارات الأجرة (الصنف الصغير): شرع اليد وغياب القانون

- الواقع المر: تغول واضح لبعض مهنيي القطاع وفرض قانونهم الخاص على المواطنين، عبر اختيار الاتجاهات والمحاور التي تروق لهم والامتناع عن حمل الزبائن لأحياء معينة، بل والأدهى من ذلك أن السائق قد يمر بالمواطن ويرفض الوقوف كلياً إذا لاحظ أن ثلاثة أشخاص، في استهتار سافر بحق التنقل وأمام هذا العبث، فإن الساكنة طالبت مراراً وتكراراً بتفعيل العداد (الكونتور)، غير أن الجميع يواجه هذا المطلب بالرفض القاطع والتعنّت المستمر.
- الخروقات: رفض جماعي لتفعيل العداد وفرض تسعيرات عشوائية ومزاجية على المزاج والأخطر هو اشتغال أكثر من ثلث أسطول الطاكسيات بـ "مأذونيات" (كريما) بدون وثائق قانونية محدثة، من بينها مأذونيات لأشخاص متوفين لا تزال تُستغل في واضحة النهار خارج القانون وأمام مرأى الجميع.

3. الأسواق النموذجية: ملايين مهدورة، مشاريع وهمية وأوكار للجريمة

- رُصدت ميزانيات ضخمة من المال العام لبناء أسواق نموذجية لمحاربة ظاهرة الباعة الجولة (الفراشة)، والنتيجة الكارثية: أسواق مغلقة، مهجورة، وأصبحت تحولت بفعل التخلي عنها إلى أوكار للدعارة واستهلاك الخمر والمخدرات نظراً لانعدام تام للإنارة والماء الصالح للشرب، بينما استمر الباعة يملؤون الشوارع. والأدهى من ذلك أن هذه البنايات تحولت إلى مأوى ومطرح للنفايات والأزبال، مما تكاثرت فيه الفئران، الحشرات (الشنبيولة)، والكلاب الضالة، في مشاهد مقلقة تعكس الفشل الذريع.
- غياب مطابقة التصاميم الحقيقية مع ما تم إنجازه على أرض الواقع، بل إن هناك أسواقاً نموذجية توجد فقط كأرقام وأسماء وهمية في الأوراق والوثائق الرسمية التابعة للجماعة والمبادرة الوطنية، بينما هي في الحقيقة مجرد هياكل "أشباح" منعدمة الأثر التنموي وخالية تماماً من أي تجهيزات أساسية. وفي هذا السياق، وبصفتي صحفياً ومدير مقالة إعلامية، تقدمت بطلب رسمي قصد الحصول على المعلومة حول هذه الأسواق (المسؤولون عن إنجازها، الميزانيات المرصودة ومصادر تمويلها، وجهات التتبع... إلخ)، غير أنه لحد الساعة ولمدة تجاوزت السنة، لم أتوصل بأي جواب؛ بل والأدهى من ذلك أن الطلب نفسه تم إخفاؤه وتماطلت مصالح عمالة إقليم الجديدة في التعاطي معه، حيث بحث عنه بنفسه مكتباً بمكتب ولم أجد له أثراً، في خرق سافر لقانون الحق في الحصول على المعلومة ومحاوله مضبوحة لطمس الحقيقة.

4. سوق الجملة للخضر والفواكه: سوق "عكاظ" للعشوائية، ديكتاتورية "الشناقة"، وصفقة الـ 6 ملايين المعطلة

- بناية جديدة شُيّدت بمواصفات حديثة وبقيت مغلقة لمدة أكثر من 10 سنوات (بكلفة إجمالية ناهزت 6 ملايين سنتيم في إطار شراكة بين جماعتي الجديدة ومولاي عبد الله) بإصرار مربب ولأسباب مدعاة للريبة في المقابل يُجبر الفلاح والبائع بالنفسي على التعامل داخل السوق القديم المتواجد بقلب المدينة (بمحاذاة المستشفى الإقليمي) والذي تحول بفعل الإهمال الممنهج إلى ما يشبه "سوق عكاظ" مليء بالعشاش والبرارك العشوائية، في انعدام تام لأبسط شروط السلامة الصحية أو القانون والأدهى أن الميزان القانوني منعدم بمدخل السوق وأصبح الفلاح الداخل إليه "مفقود"، حيث يواجه حجوم السببية والفوضى العارمة .
 - ديكتاتورية "الشناقة" وبيع المسؤولين: خضوع السوق القديم لديكتاتورية مطلقة للسماسرة و"الشناقة" الذين يحتلون السوق علانية أمام أعين السلطة، حيث يُفرض على الفلاح بيع محصوله بأبخس الأثمان ويُباع للخضار بأعلى الأثمان، مما يلهب جيوب المواطنين والأكثر خطورة أن هذه العشوائية والرفض الممنهج لتحويل السوق للبنانية الجديدة مقصود ويخدم مصالح بعض المسؤولين المستفيدين منه والذين يجدون فيه مصدراً لـ "أكل الغلة" وريعاً مستمراً بتواطؤ سافر .
 - أسباب تعطيل السوق الجديد وبلوكاج الـ 6 ملايين: بقاء السوق الجديد (بجماعة مولاي عبد الله) مسدوداً رغم بلوغ أشغاله أزيد من 95%، بسبب عراقيل إدارية وتقنية تمثلت في تأخر الربط بالشبكات الأساسية (الماء والكهرباء والتطهير السائل) مع الشركة الجهوية متعددة الخدمات، والاشتراطات الصارمة لوزارة الداخلية المرتبطة بالربط بالنظام المعلوماتي الرقمي لتتبع المنتجات، فضلاً عن التأخر في حسم صيغة التدبير والصفقات الخاصة بتسيير هذا المرفق الإقليمي .

- المخاطر البيئية والصحية للسوق القديم :تواجد السوق القديم مباشرة قرب المستشفى الإقليمي محمد الخامس، مما يشكل خطراً بيئياً وصحياً كارثياً بسبب الضوضاء، النفايات المتراكمة، والروائح الكريهة التي تؤثر على المرضى والسكان.

5. المحطة الطرقية للمسافرين: بناية "ميتة" لأزيد من 6 سنوات، ألغاز مغلقة وأوكار للفساد

- بناية جديدة جاهزة منذ أزيد من 6 سنوات ومغلقة كلياً حتى نخر الصدا حديدها وبنياتها، في لغز عجز عن حله أربعة عمال تعاقبوا على الإقليم دون أن يستطيع أي واحد منهم فتح هذا الباب، لتظل صفقة مشبوهة تأكلها الشمس في وضح النهار، وفي المقابل فإن المحطة الطرقية القديمة التي يفترض أن تُعوض، تحولت إلى بؤرة سوداء تمارس فيها الدعارة والفساد ويستغلونها أصحاب المفاتيح "تكري أخويا" وفوضى "الكريساج" والابتزاز المالي للزبناء، وتعيش على وقع "السبية" الكاملة بدون أبواب، بدون إنارة، وبدون ماء ولا قانون أم المراحض رانحتها "تشمها من مدخل مدينة الجديدة".
- البناية الجديدة لا تحترم المعايير الهندسية والتقنية الواردة في دفتر التحملات والتصاميم الأولية، كما أن طاقتها الاستيعابية صغيرة جداً ولا تستوعب الكثافة السكانية للمدينة، مما يثير شبهات قوية حول تزوير المعايير والتلاعب بالصفقة لغايات نفعية وضيقة والأخطر من ذلك هو أن جميع المسؤولين على علم بهذا الوضع الكارثي، ومع ذلك يسود صمت مطبق لأن المتورطين يحتمون بنفوذ واسع في البلاد، مما جعلهم فوق المحاسبة والقانون.

6. محطة سيارات الأجرة الكبيرة: بناية تأكلها الشمس، عجز بنيوي وفضيحة "على المقاس"

- مشروع آخر جاهز ومغلق يجسد قمة العبث الإداري؛ محطة معطلة تأكل حديدها أشعة الشمس وموجودة بالقرب من المحطة الطرقية المذكورة، بقيت مغلقة منذ إنشائها وقبل حتى تدشينها، في استهتار تام بالمال العام ومطالب المهنيين.
- أنجزت المحطة بمواصفات "على المقاس" وبطرق مشبوهة تشوبها شبهات فساد واضحة، حيث أن المساحة المخصصة والطاقة الاستيعابية صغيرة جداً ولا تكفي حتى لربع أسطول الطاكسيات الكبيرة بالمدينة، مما جعلها بناية "معوقة" ومستحيلة الاستغلال العملي، وسط تساؤلات حارقة حول المستفيد الحقيقي من هذه الصفقة المشبوهة التي أفرغت من محتواها الخدماتي.

7. مستشفى محمد الخامس: "محطة عبور نحو المقابر والمصحات الخاصة"

- قطاع صحي منهار كلياً ومتروك لمنطق "السبية" وغياب تام لأي رادع، فقسم المستعجلات عبارة عن قاعة انتظار للموت، حيث يغيب الأطباء والمرضون في أحيان كثيرة والمواطن البسيط مجبر على مواجهة مصيره المجهول إذ لا قيمة لمن لا يملك معارف أو وساطة، فمن لا يعرف أحداً نافذاً مصيره البقاء ملقى هناك حتى يواجه حتفه، المستشفى تحول حرفياً إلى مجرد "محطة عبور" موجهة لخدمة مصالح المصحات الخاصة وتوجيه المرضى إليها قسراً.
- جهاز الفحص بالأشعة (السكرانير) معطل بصفة دائمة ومنهجية منذ يوم تدشينه "ولا بغا يخدم خاص شي واحد يتاصل عاد يخدم يعني خاص باك صاحبي"، وكل وقت ترتفع أصوات التنديد ويتم إعفاء مدير وتعيين آخر، دون أن يغير ذلك من الواقع شيئاً سوى تبدير ميزانيات ضخمة تصرف على "الخوي الخاوي"، غياب تام لأبسط مقومات العلاج من دواء وأكسجين، وحتى إن وجد الأكسجين تغيب الماسكات، ناهيك عن أسرة ومحامل مرضى (بياصات) مهترنة ومقطعة، في ظل استهتار تام بالكرامة الإنسانية وغياب أي رقابة أو محاسبة، وكأن المسؤولين يفعلون ما يحلو لهم دون حسيب أو رقيب.
- أما جناح الولادة: "ماكينة غير الحلب" وابتزاز الحوامل علانية، جحيم حقيقي تعيشه النساء الحوامل وعائلاتهن داخل جناح الولادة، حيث تتحول لحظة الاستقبال والفرح بالمولود إلى عملية ابتزاز منهجة ومفروضة بقوة الأمر الواقع بمجرد ولوج الحامل للمستشفى، يجب أن يكون في جيبك "صاك ديال الفلوس" لإرضاء مافيا الفساد المستشري، فكل محطة وكل خدمة لها ثمنها المفروض خارج القانون.

- الفساد هنا مأسوس ودقيق الأدوار، فالولادة وحدها لها "حسابها"، ملابس المواليد وتجهيزاتها لها "حسابها"، من يدخل الحامل أو يوجهها له ثمن، ومن يقف عند الباب يطلب نصيبه، ومن يوصل وجبة الطعام له نصيبه، بل وحتى من يخبر الأب أو العائلة بخبر الولادة أو جنس المولود يشترط مقابل مادياً! الجميع هناك "يحب" المواطن البسيط، ويفرض عليك "الرشوة" (الإتاوة) وبز منك، لكي يقوم الأطر بـ "المزيان" أو بأبسط الواجبات المهنية والإنسانية المفروضة عليهم أصلاً بحكم القانون والأخلاق.

8. مستشفى الأمراض النفسية والعقلية: "قنبلة موقوتة" ومقبرة إنسانية

- يعيش مستشفى الأمراض النفسية والعقلية بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة وضعية كارثية مأساوية توصف محلياً بـ "القتيلة الموقوتة"، فقد تحول هذا المرفق من فضاء استشفائي وعلاجي إلى مكان يعري أشنع صور الإهمال والتهميش بعدما سُجلت حالات وفاة لنزلاء في ظروف غامضة وملتبسة داخل الجناح، وسط استنكار عارم للهيئات الحقوقية والإعلامية التي رصدت كارثة إنسانية وطبية حقيقية.

- بنية تحتية مهترئة كـ "سجن" بديل: الجناح لم يُشيد أساساً كقسم للطب النفسي بمواصفات علمية، بل كان في الأصل جناحاً للأطفال أضيفت إليه شبابيك حديدية عشوائية، ويشهد اكتظاظاً شديداً وتكدساً للنزلاء في غرف ضيقة، مع انعدام تام للنظافة والتهوية والروائح الكريهة، لدرجة أضحى فيها في فترات كثيرة شبيهاً بمكان لإيواء المشردين في ظروف مزرية.
- خصاص مهول في الأطقم الطبية: غياب طبيب رئيسي مستقر، ونقص فادح في الممرضين والأطباء المتخصصين، مما يستحيل معه تتبع الحالات علمياً ويؤدي إلى تدهور سريع للوضع الصحي للنزلاء.
- تعقيد المساطر ورفض استقبال المرضى: تشتكي عناصر الشرطة، الدرك، السلطات المحلية والعائلات باستمرار من امتناع إدارة الجناح عن تسلم المرضى الخطيرين أو المشردين الذين يصلون ويجولون في الشوارع، وتركهم طلقاء مما يتسبب في اعتداءات وجرائم مأساوية (مثلما حدث سابقاً في حي السعادة).
- التمييز وغياب الرعاية: انعدام العدالة في توزيع الرعاية؛ فأجنحة الحالات الحادة والعدوانية تعيش إهمالاً تاماً، وسط مطالب حقوقية عاجلة بوضع حد لهذه المأساة وإحداث قسم إقليمي حديث يحفظ كرامة المرضى.

9. قطاع النظافة: "مملكة الأزبال"، صفقات الريع، والتشغيل الوهمي لأبناء المسؤولين

- أصبحت مدينة الجديدة تُلقب بـ "مدينة الأزبال بامتياز"، حيث تتراكم النفايات لفترات طويلة أمام منازل المواطنين ولا تُرفع إلا بعد احتجاجات عارمة. فالساكنة تعاني الأمرين من الروائح الكريهة والأزبال المتراكمة يومياً، وقد عيا المواطنون من الاحتجاجات دون أن يحرك أي مسؤول ساكناً أو يلتفت لمعاناتهم.
- صاحب الشركة المفوض لها القطاع يتحكم نفوذاً زائداً وغريباً من نوعه؛ فبعد أن أدارت الشركة القطاع لـ 8 سنوات وسط كارثة ببنية وتآمر واسع للساكنة، قامت ببساطة بتغيير حرف واحد في الاسم لتعود وتظفر بالصفقة لمدة 7 سنوات أخرى في تحدٍ سافر للجميع! الشركة لا تحترم باتتاً بنود دفتر التحملات، إذ تنعدم المعدات والشاحنات والوسائل اللوجستية الأساسية (لا شاحنات كافية ولا حتى كمناساست). والأخطر من ذلك هو استئراء الريع والمحسوبية، حيث كُشف مؤخراً عن فضيحة مدوية تمثلت في تسجيل ابن مستشار جماعي – وهو طالب يتابع دراسته خارج البلاد – في وظيفة "كابران" داخل شركة النظافة، يتقاضى أجراً شهرياً قدره 8000 درهم وهو غائب تماماً وبراً المغرب! في حين أن عمال النظافة الحقيقيين يعانون الأمرين ويخوضون إضرابات متكررة دفاعاً عن حقوقهم المشروعة، وسط صمت مريب لكل الجهات المسؤولة التي لم يكلف أي منها عناء التدخل للحد من هذه الخروقات المفضوحة.

10. الشركة الجهوية متعددة الخدمات (الماء، الكهرباء والتطهير السائل): "كوارث تدبيرية" وفوضى الفواتير

- منذ انتقال تدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بإقليم الجديدة من الوكالة المستقلة السابقة (RADEEJ) إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات (SRM) الدار البيضاء – سطات، عبّرت الساكنة والفعاليات المحلية عن استياء عارم جراء تفاقم ما وُصف بـ "الاختلالات والكوارث التدبيرية" عوض تجويد الخدمة. فبدل تحسين جودة الاستقبال، تتوالى القرارات التعسفية بقطع الماء والكهرباء عن المواطنين دون سابق إنذار، وسط سوء معاملة فظ للزبناء وأسلوب تواصل أحادي يفترق لأدنى حس بالمسؤولية أو الاستباقية عند وقوع الانقطاعات.
- فوضى الفواتير التقديرية والارتفاع الصاروخي: استمرار الشكايات المتصاعدة من لجوء الشركة إلى نظام "الفواتير التقديرية العشوائية" المُحتسبة دون قراءة فعلية وميدانية للعدادات، مما يتسبب في قفزات فجائية وغامضة أثقلت كاهل الأسر بأسعار خيالية.
- تخريب البنية التحتية وحفر الشوارع: تسببت الشركة في تشويه البنية التحتية للمدينة بنسبة تتجاوز 50%؛ فعند إصلاح أي عطب أو تسرب مائي، يتم حفر الشوارع المعيدة والاكتفاء بترك التراب والحفر دون تزييت، مما حول شوارع الجديدة إلى حلقات للموت والأعطاب الميكانيكية الخطيرة، فضلاً عن البطء في معالجة التسربات واختناقات التطهير السائل التي تهدد الاستقرار الاجتماعي لساكنة عاصمة دكالة.

11. المساحات الخضراء والحدائق العمومية: إعدام بيني ممنهج وصفقات بالملايير في مهب الريح

- تعاني المساحات الخضراء والحدائق العمومية بمدينة الجديدة من أزمة تدبير ببنية حادة وغير مسبقة، حولتها في نظر الساكنة وهينات المجتمع المدني من نقط جذب ترفيهية ورنه سياحية للمدينة إلى فضاءات مهملة تعكس مظاهر العشوائية والإهمال الجماعي المقزز، وحرمان العائلات والزوار من أبسط المتطلبات الطبيعية خاصة في فصل الصيف.

- تعثر المشاريع الكبرى وصفقات الملايين :على رأسها "حديقة محمد الخامس" التاريخية بقلب المدينة التي تحولت إلى نموذج صارخ لتعثر الأورش، حيث انطلقت أشغال تهيئتها بميزانية ضخمة تناهز 28 مليون درهم (ملياران و800 مليون سنتيم)، غير أنها واجهت انتقادات لاذعة بسبب بطء وتيرة الإنجاز والتأخر الفادح عن الآجال المحددة، إلى جانب علامات استفهام كبرى حول جودة المواد والأشغال المنفذة، ناهيك عن تأخر تهيئة الكورنيش والساحات المجاورة.
- زحف الجفاف والعطش :مواجهة الفضاءات الخضراء بالمركز ومختلف الأحياء (مثل حي السعادة الثالثة) للموت البطيء واجتياح الجفاف للأشجار والمغروسات نتيجة غياب الصيانة وتوقف السقي الناتج عن أعطاب تقنية بسيطة (كعطل مضخات المياه) وسط تقاعس وتأخر تام للمجلس الجماعي في التدخل للإصلاح.
- الظلام الدامس وتراجع الأمن :تحولت أجزاء واسعة من الحدائق إلى مطارح للنفايات وتجهيزات مهترنة، وتغرق ليلاً في ظلام دامس يمنع الأسر من ارتيادها ويحولها إلى بؤر غير آمنة ومأوى للمنحرفين.
- تبديد الاعتمادات المالية :غياب أي تتبع حقيقي، وعدم استغلال البدائل المستدامة (كإعادة معالجة المياه العادمة للسقي)، واستمرار تبديد الاعتمادات المالية الهائلة المخصصة للصيانة والبستنة دون أي أثر على أرض الواقع.

12. البنية التحتية والشارع العام: كارثة الطرقات، صفقات "على المقاس" (شارع خليل جبران نموذجاً)، ومظاهر "الترييف"

- تعاني البنية التحتية بمدينة الجديدة عيوباً واختلالات عميقة توصف محلياً بـ "الكارثية"؛ فشوارع المدينة محفورة ومتهترنة لدرجة أن الساكنة أصبحت تشخص الوضع بعبارة "بين حفرة وحفرة تجد حفرة"، مما يتسبب يومياً في خسائر مادية فادحة للسيارات وحوادث سير متكررة، فضلاً عن تحول الشوارع مع أولى زخات المطر إلى بحيرات مغلقة وبرك مائية تعزل أحياء بأكملها بسبب عجز بالوعات الصرف الصحي.
- صفقات "على المقاس" والتلاعب بالتصاميم (شارع خليل جبران نموذجاً): رُصدت ميزانيات ضخمة لتهيئة شوارع المدينة، وعلى رأسها "شارع خليل جبران"، غير أن التصميم المنجز على أرض الواقع لا علاقة له نهائياً بالخرائط والتصاميم التي صودق عليها، التصميم في واد والواقع المشوه في واد آخر، مما يؤكد وجود تلاعب خطير وغش واضح في دفاتر التحملات ومواد الإنجاز.
- الكارثة الطرقية وعشوائية إعادة الحفر :غياب التنسيق بين المصالح، إذ يتم تعبيد طريق ما، لتعود شركات التدبير المفوض لحفره مجدداً وترك المخلفات والآتربة دون إعادة الوضع إلى ما كان عليه.
- مظاهر "الترييف" وضعف التجهيزات الحضرية: تفشي الضعف في شبكة الإنارة العمومية بعدد من الأحياء، والبطء الشديد في تأهيل الكورنيش والساحات، مما يفقد الجديدة هويتها كقطب سياحي وتاريخي ويجعلها تتخذ طابعاً أقرب إلى "البدواة والترييف" بفعل سوء التسيير وغياب الرقابة على الشركات الحائزة على الصفقات.

13. احتلال الملك العمومي وكراء الأرصفة: منطوق "باك صاحبي"، الريع، وفضيحة "كراء الأرصفة بالباطن"

- أصبحت ظاهرة احتلال الملك العمومي واستغلال الأرصفة بمدينة الجديدة بمثابة "تجارة عشوائية قائمة بذاتها"، حيث تجاوز الأمر مجرد عرض السلع إلى قيام البعض بـ "كراء الأرصفة والمساحات العمومية" للغير خارج إطار القانون، مما غزا أرصفة وشوارع الجديدة وأجبر الراجلين والنساء والأطفال على السير وسط طرقات السيارات جنباً إلى جنب مع العربات والمركبات، معرضين حياتهم لخطر الدهس وحوادث السير القاتلة مخلفين تشوهاً عمرانياً ومظاهر بدائية تسيء لصورة المدينة.
- فضيحة "كراء الأرصفة" بالباطن والريع غير القانوني: يعتمد بعض أصحاب المحلات التجارية والمقاهي (المستفيدين أحياناً من رخص شغل مؤقت للملك العام) إلى إعادة كراء رصيف الشارع بالباطن لفائدة باعة

جانلين وفراشة مقابل مبالغ مالية يومية أو شهرية، محولين الرصيف - الذي هو حق أصيل للمواطن - إلى مصدر ريع مالي خاص وفاحش.

- تنوع مظاهر الاستحواذ: تشهد الشوارع الكبرى (مثل أحياء حي السلام، وحي المطار وحي السعادة، ووسط المدينة) استحواذاً كاملاً على الأرصفة عبر ترصيف الطاولات والكراسي، وتشبيد واجهات زجاجية وإسمنتية ثابتة، وتسييج بعض المنازل في التجزئات الحديثة للأرصفة وضمها لحدائقها الخاصة ضداً على قوانين التعمير وتحويل صالونات الى متاجر لبيع المواد الغذائية أو مكاتب لشركات أمام أعين السلطة.
- انتقائية فجوة وعنصرية إدارية: السلطات والمصالح المعنية تمارس ازدواجية معايير مفضوحة، إذ يُشن الهجوم حصرياً على المواطن الضعيف وبائع الرصيف البسيط ويُحجز كسبه وبضاعته، بينما تُترك "الحيتان الكبيرة" وأصحاب المقاهي النافذة والنافذون يتمددون في الشارع العام دون حسيب أو رقيب.
- موسمية الحملات وعجزها: رغم بعض الحملات الاستعراضية التي تشنها السلطات بين الفينة والأخرى أمام كميرات التي نسميها صحافة، إلا أنها تظل "موسمية ومحتشمة" تفتقر للاستمرارية، حيث يعود المحتلون وسماسرة الأرصفة إلى مواقعهم بمجرد مغادرة الجرافات ورجال القوات المساعدة، في ظل غياب تطبيق حازم للقانون وضارب للمصلحة العامة عرض الحائط.

14. الإدارات، الملحقات الإدارية، الجماعة الترابية، ومقر العمالة: كسل، أشباح، زبونية، وعطالة مقنعة

- تعاني المصالح الإدارية والملحقات التابعة للجماعة الترابية بالجديدة ومقر العمالة من اختلالات بنوية وتبديرية عميقة أثارت استياء عارماً وسط المرتفقين والفاعلين المحليين، حيث يوصف الوضع داخل هذه المرافق بـ "الفوضى والتعطيل الممنهج لمصالح المواطنين" نتيجة لغياب الرقابة الصارمة والتسيب الإداري المستشري.
- الخروقات:

- المقاطعات والملحقات الإدارية (مكاتب فارغة وعطالة مقنعة): يشتكي المواطنون باستمرار من ظاهرة المكاتب الشاغرة وغياب الموظفين المكلفين بمصالح حيوية (مثل مكاتب الشواهد الإدارية وتصحيح الإمضاءات) دون حسيب ولا رقيب، حيث يضطر المرتفق للانتظار لساعات طويلة أو التنقل بين الملحقات بسبب مغادرة الموظفين قبل الوقت القانوني، غياب سجلات تصحيح الإمضاءات نتيجة عجز المجلس الجماعي عن توفير أدوات العمل، فضلاً عن الشلل المفاجئ الذي ضرب الملحقة الخامسة (سيدي بوزيد) وتوقف خدمات التوثيق دون سابق إنذار، والتعنت في خرق القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر ومطالبة المواطنين بوثائق ملغاة لابتزازهم.
- الجماعة الترابية (البلدية): جيوش "الموظفين الأشباح": تحولت مصالح الجماعة إلى حديقة خلفية لجيوش من "الموظفين الأشباح" الذين يتقاضون أجورهم السميكة من جيوب دافعي الضرائب دون تقديم أي عمل يذكر، وأصبح قضاء أي غرض إداري رهيناً بأن يكون المرتفق "مسنوداً" من طرف جهة نافذة أو خاضعاً لمنطق الارتشاء والمحسوبية.
- مقر العمالة (مكاتب 5 نجوم واجتماعات وهمية): مكاتب مصنفة بخمس نجوم لمسؤولين ورؤساء مصالح يلتحقون بالعمل متأخرين بعد الحادية عشرة صباحاً ويغادرون قبل الواحدة زواياً، ومكاتب مغلقة باستمرار بحجة "الاجتماعات أو التنقلات الميدانية الوهمية"، ناهيك عن الاختفاء التام يوم الجمعة بحجة الصلاة إلى غاية يوم الإثنين، واستفحال ظاهرة المحسوبية وتوظيف الأقارب والعائلات في دهايز الإدارة الإقليمية.

15. ميناء الصيد البحري (المرسى): معقل "الشناقة"، أصحاب الشكارة، وأسواق السمك العشوائية (المويلحة نموذجاً)

- يعيش قطاع الصيد البحري وتسويق الأسماك بمدينة الجديدة خروقات بالجملة وأزمات هيكلية خطيرة حولت هذا المرفق الاقتصادي الحيوي إلى بؤرة للعشوائية والتسيب، ومحط احتجاجات مستمرة من طرف البحارة والتجار والسكان في ظل صمت مريب وتواطؤ تام من الجهات الوصية ومنذوبية الصيد البحري.
- سيطرة "الشناقة"، أصحاب الشكارة والمضاربات الجنونية: سيطرة مطلقة لـ "الشناقة" والمضاربين و"أصحاب الشكارة" على تسويق الأسماك الأساسية (وعلى رأسها السردين)، حيث يُشترى السمك داخل المرسى بثمن بخس، ويُعاد بيعه لعدة مرات داخل نفس الفضاء ليرتفع ثمنه بشكل جنوني قبل وصوله

للمواطن البسيط، وكل هذا يقع أمام أعين السلطة ومندوبية الصيد البحري الشاهدة والصامتة على هذا الجشع المقتن.

- سوق السمك العشوائي بالمويحة: تنفشي الأسواق العشوائية الخطيرة، على رأسها سوق السمك والسردين العشوائي بمنطقة "المويحة" المحطوط فوق أراضي الغير دون سند قانوني، والذي يعج بالسماسرة والشنافة وأصحاب الشكارة بعيداً عن أي مراقبة صحية أو تنظيمية.
- بلوكاج السوق النموذجي ومطاعم الشّي العشوائية: حرمان بائعي السمك بالتنقيط من "السوق النموذجي" الذي قُدمت بشأنه وعود سابقة، مما أدى إلى انتشار البيع فوق الصناديق البلاستيكية، وتحول جنبات ورصيف الميناء إلى مطاعم عشوائية مفتوحة لطهي وشّي الأسماك وسط الفوضى والتفاحس.

16. محطة القطار بالجديدة: "مهزلة" المكتب الوطني وعذاب المسافرين

- محطة معزولة تركز التهميش وتكاد تكون الأسوأ على الصعيد الوطني بدون منازع، بل هي القطار الوحيد في المغرب الذي يعيش هذه القمة من العشوائية والسيبة، قطارات مهترنة للغاية تفتقد لأبسط شروط السلامة والكرامة، ويجد المواطن والطلبة والعمال أنفسهم مجبرين على السفر واقفين ومكدسين كالماشية في رحلات يومية شاقة لا تليق بالكرامة الإنسانية.
- انعدام الأرقام في التذاكر والمواعيد: عشوائية مطلقة، فلا مواعيد مضبوطة، ولا أرقام مقاعد محددة في التذاكر للمسافرين، مما يفتح الباب أمام الفوضى العارمة والتدافع اليومي.
- جحيم بلا خدمات ولا مرافق: غياب تام لأجهزة التكيف (الكليمايزور) والمبردات في حر الصيف، انعدام المراحض الصالحة للاستعمال، شبابيك مغلقة نوافذ مقصورة ومعطلة، وانعدام تام لأبسط شروط السلامة والنظافة.
- التأخيرات الدائمة: استهتار تام واستهزاء بمصالح المواطنين من خلال التأخيرات اليومية المتكررة دون تقديم أي اعتذار أو حلول من الإدارة.
- "سيبة" المافيا الخارجية: بمجرد خروج المسافرين من المحطة، يصطدم بمافيا سيارات الأجرة الصغيرة (الطاكسيات) المرابطة هناك، حيث يفرض السائقون "شرع اليد" ويرفضون نقل المواطنين إلا للوجهات التي تروق لهم وبحسب مزاجهم، مع فرض تسعيرات عشوائية بعيدة عن أي مراقبة أمنية أو إدارية.

17. الحي البرتغالي التاريخي (المسقاة البرتغالية): إغلاق كارثي، ركود اقتصادي، وتحويل المعالم لتراث مهمل

- يواجه الحي البرتغالي التاريخي بالجديدة (المصنف ضمن قائمة التراث العالمي لـ "اليونسكو") أزمت تدبيرية واختلالات بنيوية خطيرة أرخت بظلالها على الحركة السياحية والاقتصادية بالمنطقة وعلى رأس الكوارث المسقاة البرتغالية (الصحريج الأثري) المغلقة بصفة نهائية منذ سنة 2021 بسبب التصدعات والاختلالات التقنية الناتجة عن الإهمال، حيث تحولت هذه المعلمة العالمية إلى رمز للتعثر والتسويق الإداري.
- كارثة تجارية وركود اقتصادي: تسبب إغلاق المسقاة طيلة هذه السنوات في انتكاسة تجارية غير مسبوقة وشلل سياحي تام؛ حيث تشكّر جمعيات البازارات، دور الضيافة والمقاهي من حرمانها من تدفق السياح، ودفع العديد من المحلات إلى حافة الإفلاس التام.
- أوكار للمتسكعين والنفايات: أدى التجاهل الإداري وتراجع الحركة إلى تحول أقبية وأجزاء من الحصن التاريخي إلى بؤر عشوائية للمتسكعين وتناول المخدرات، فضلاً عن انتشار الأزيال والروائح الكريهة.
- فوضى السيارات والأزقة: اقتحام السيارات والمركبات للأزقة الحجرية الضيقة المفروض أن تكون مخصصة للراجلين فقط، مما يهدد سلامة الجدران العتيقة بالشقوق جراء ارتجاجات المحركات.
- شبهاة تعثر المشاريع وصفقات الترميم: رغم رصد ميزانية ضخمة تناهز 25 مليون درهم (ملياران ونصف سننيم) لترميم وإعادة تهيئة المسقاة وتحويلها لمتحف، فإن تداعيات الإغلاق الطويل وسنوات التهميش تظل شاهداً حياً على التقصير المسؤول عنه الجهات الوصية.

18. المجزرة البلدية القديمة وفضيحة الذبيحة السرية: "مقصة عشوائية" تهدد حياة المواطنين

- تشكل المجزرة البلدية القديمة (المتواجدة بمحاذاة حي درب غلف بالجديدة)، إلى جانب الاستفحاف المرعب لظاهرة الذبيحة السرية، أحد أخطر الملفات البيئية والصحية التي تؤرق الساكنة والفعاليات الحقوقية، إذ تُنذر الوضعية الحالية بكارثة حقيقية ومباشرة تمس السلامة الصحية والجسدية لمستهلكي اللحوم بعاصمة دكالة.

- الوضع الكارثي للمجزرة البلدية: تعيش البناية القديمة وضعا مزرعيا للغاية، فهي تفتقر لأبسط شروط النظافة والتعقيم، وتتآكل جدرانها وأسقفها بعيداً عن أي معايير للسلامة الغذائية، كما يتسبب غياب منظومة عصرية لتصريف مخلفات الذبح (الدماء والأحشاء) في انبعاث روائح تزكم الأنوف وتحول المحيط وساكنة حي درب غلف إلى بؤر للتلوث البيئي والحشرات والكلاب الضالة، ناهيك عن افتقارها لاعتمادات المصالح المختصة (ONSA) ونعتها بحق بـ "المقصبية العشوائية".
- غول الذبيحة السرية وتسميم الأسواق: يلجأ سماسرة اللحوم – تهرباً من الرسوم الجماعية والمراقبة البيطرية – إلى ممارسة الذبيحة السرية في مستودعات وأماكن مظلمة وعشوائية، لترويج لحومها في الأسواق غير المهيكلة أو عبر محلات الأكالات الخفيفة والمطاعم الشعبية.
- كارثة لحوم الحيوانات المريضة والتزوير: ذبح أبقار أو أغنام مريضة، أو إناث الماشية الحوامل، أو حيوانات في طور العلاج بالادوية البيطرية، وهي لحوم تشكل خطراً مسرطناً ومباشراً، فضلاً عن تسجيل لجوء هذه الشبكات إلى تزوير أختام المراقبة البيطرية لخداع المستهلكين.
- نقل اللحوم في ظروف تسممية: يتم نقل هذه اللحوم الفاسدة عبر سيارات وعربات عادية تفتقر للتبريد، مما يجعل بفسادها وتكاثر الجراثيم والبكتيريا المسببة للتسممات الغذائية الحادة، في ظل غياب مراقبة يومية صارمة وتأخر غير مبرر في إخراج المجازر الجديدة لحيز التنفيذ.

19. المخيم الدولي للسياحة": (Camping International) جوهرة تاريخية" تحولت إلى خرابة وبلوكاج عبثي

- يمر المخيم الدولي للسياحة بمدينة الجديدة بمنعطف خطير ومثير للجدل، إذ تحول من فضاء سياحي استراتيجي تاريخي كان يستقطب القوافل السياحية الأجنبية والمصطافين إلى "خرابة" مهجورة ومغلقة بصفة نهائية خارج الخدمة والنتيجة الكارثية أن هذا المرفق الحيوي بات معطلاً كلياً ولا يستفيد منه أحد لا الجماعة الترابية تحصل مداخله الضائعة، ولا الشركة النائلة للصفقة شغلته، ولا المصطافون والزوار الذين حرّموا منه وأصبحوا يضطرون للوقوف والتخيم العشوائي بمحاذاة الشاطئ في ظروف مزرية.
- إغلاق لسنوات وسنوات من الإهمال: منذ صدور حكم الإفراغ في دجنبر 2019 وإرجاعه لأمالك الجماعة، عانى المخيم من إهمال تام وإغلاق طال أمده، مما جعله يتحول إلى ملاذ آمن للمشردين والمنحرفين ومطرح لرعي الأغنام والأبقار في مشهد يسيء لسمعة المدينة السياحية.
- صفقات مشبوهة و"بلوكاج" تدبيري: رغم تفويت المخيم عبر مزاييدة عمومية التزم فيها المكثري بمبالغ مالية ضخمة واستثمارات للتأهيل، إلا أن المشروع لا يزال يراوح مكانه، مع توقف المكثري عن أداء السومة الكرائية ومواصلة إبقاء الأبواب موصدة في وجه العموم، مما يعد هدراً واضحاً للمداخل والممتلكات الجماعية.
- العبث الإداري والنزاعات القضائية: دخول الملف في نفق معقد من المعارك القضائية والطعون أمام محاكم المملكة، وسط تداول مخاوف جدية حول محاولة تحويل الهوية التاريخية للمخيم المخصص أساساً لسياحة الهواء الطلق والقوافل (Camping-Car) إلى مشاريع إسمنتية خاصة (فنادق ومشاريع أخرى)، في ظل غياب أي تدخل حازم من الجهات الوصية لإنقاذ المرفق وإرجاعه لخدمة الصالح العام.

إن ما يحدث في عاصمة دكالة "مدينة الجديدة" لم يعد مجرد اختلالات إدارية عادية أو تهاون عابر، بل هو "جريمة موصوفة" واغتياًل ممنهج للتنمية المحلية، تفتشت فيها عصابات الربيع والسمسرة ونهب المال العام في ظل مظلة سميكة من الإفلات من العقاب وصمت مطبق لجهات يفترض فيها السهر على تطبيق القانون. لقد تحولت المدينة إلى محمية خاصة لمن لا ضمير له، يعبثون بمقدراتها ومصالح مواطنيها وكأنهم في كيان خارج عن سلطة الدولة وسيادة القانون.

وأمام هذا الوضع الكارثي المتبوع باحتقان اجتماعي غير مسبوق، فإننا نبرأ إلى الله وإلى الوطن من هذا العبث، وبصفتنا الوطنية والمهنية، نضع هذه الشكاية كـ "وثيقة اتهام صارخة" بين أيديكم، معلنين استعدادنا التام والشخصي للوقوف ومرافقة أي فرقة أمنية أو قضائية للميدان لتعريّة هؤلاء الفاسدين وتقديم الأدلة القاطعة بالصوت والصورة والحجة.

وعليه، فإننا نعلن للرأي العام ما يلي:

1. وضع هذه المعطيات والأدلة كاملة أمام السلطات القضائية والمركزية المختصة لتتحمل مسؤوليتها التاريخية في حماية المال العام.
2. مواصلة النضال الإعلامي والاستقصائي وعدم التراجع حتى كشف الحقيقة كاملة ومحاسبة كل المتورطين في تعطيل التنمية بمدينة الجديدة.
3. دعوة كافة الغيورين، الهيئات الحقوقية، والمنابر الإعلامية الحرة للتفاف حول قضايا الساكنة المحلية وكسر جدار الصمت المريب.

نسخ موجهة إلى:

1. الديوان الملكي بالرباط
2. رئاسة النيابة العامة لدى محكمة النقض بالرباط
3. المفتشية العامة للإدارة الترابية بوزارة الداخلية
4. والي جهة الدار البيضاء - سطات
5. عامل إقليم الجديدة
6. رئاسة جماعة الجديدة
7. الصحافة الوطنية والمحلية لتنوير الرأي العام

المرفقات الرقمية

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية. (M377877)
- نسخة من البطاقة المهنية للصحافة. 8628.

إمضاء هشام شرق

